زيد فكان عمرا ونوى الصلاه على الميت زيد فكان عمرا او على امراه فكان رجلا او عكسه
لم تصح صلاته ولو قال اطف هذا زيد او على هذا الميت زيد فكان عمرا فتى صحه
الصلاه وجهان ومثله فى البيع لو قال بعتك هذا الفرس فكان بغلا او عكسه
ففى صحته وجهان الاصح فى مسله الصلاه الصحه تغليبا للاشاره وفى مسله البيع
البطلان تغليبا لاختلاف غرض المالين ومثله فى النكاح لو قال زوجتك هذه
العربيه فكانت عجميه او عكسه او هذه العجوز فكانت شابه او عكسه او
البيضا فكانت سوطا او عكسه وكذى المخالفه فى جميع وجوه النسب والصفات
بالعلو والنزول فتى صحة النكاح قولان مشهوران الاصح الصحه ان ولو اخرج
دراهم بيده ذكره مثاله الغايب فكان تالفا لا يجزيه عن الحاضر ولو اطلق نيه
الزكوه اجزاه عن الحاضر ومثله فى الكفاره لو نوى كفاره الظهار فكان عليه
كفاره قتل لم تجزيه ولو نوى الكفاره مطلقا اجزاه فهذه امثله يقتضيها
لنظايرها وستاتى مبسوطه مع غيرها فى مظانها ان شا الله تعالى والله اعلم
المساله الحاديه عشره اذا نوى قطع الظهاره بعد الفراغ منها فالمذهب
الصحيح المشهور انها لا تبطل كما لو نوى قطع الصلاه بعد السلام منها فانها لا تبطل
بالاجماع ومن جزم بهذا ابن الصباغ والجرجانى فى التحرير والرويانى وغيرهم وفيه
وجه حكاه فى البيان عن الصيدلانى ان ظهاره تبطل لان حكمها باق بدليل انه
يصل بها فان نوى قطع الظهاره فى اثنايها فوجهان مشهوران حكاهما صاحبا
الشامل والبحر واخرون احدهما يبطل كما لو قطع الصلاه فى اثنايها واصحهما لا يبطل
ما مضى وبه قطع الفورانى والجرجانى كما لو غربت نيته ونوى التردد فى اثنار
طهارته فان نيته تنقطع ولا تبطل ما مضى بخلاف الصلوه فانها متى انقطعت
نيتها بطلت كلها فعلى هذا اذا اراد اتمام الظهاره وجب تجديد النيه بلا خلاف
صرح به الفورانى والرويانى وصاحب البيان واخرون فان لم يتخلل بين القصد
بين وبين فيه الوجه السابق فى تفريق النيه وان طال فعلى قرب التفرق وعدم

اما اذا قطع نيه الحج ونوى الخروج منه فى اثنائه ولا ينقطع ولا يخرج بلا خلاف ولو نوى فى
اثنا الصلوة الخروج منها بطلت قطعا ولو نوى فى اثنا الصوم والاعتكاف الخروج منها فتى
بطلانها وجهان وسنوضح كل ذلك فى مواضعه ان شا الله تعالى والله اعلم فرع فى
مسايل غريبه ذكرها الرويانى فى البحر قال لو نوى ان يصلى بوضوء صلاه لا يريدها به فان نوى
بوضوء فى رجب صلاة العيد قال قال والدى قال سالت المذهبى عنه وضوء ويصلى به كل الصلوات
لانه نوى ما لا يباح الا بوضوء قال قال رجلين ولو احدثت بنت تسع سنين فوق بعضها
رفع حدث الحيض صح على اصح الوجهين وهذا الذى حكاه محمول على ما اذا غلبت فان نوت
متعمده فالصحيح انه لا يصح لو كانت تعلم حاضت فهذه اوليى وذكر الرويانى فى اخر باب التحرى
فى الاوانى بان لو امر غيره بصب الما عليه فى وضوه وغسله فصب البعض ونوى المطهر
ثم صب الباقى فى حال كره المنظهر فيها الصب لبرودة الما او غيره الا انه لم يامره ولم ينهه يبنغى ان
تصح الطهاره ولو نوى الطهاره وغسل البعض ثم صب عليه غيره بغير اذنه وهو غافل لا
يعلم بدونيه الطهاره عاد به عنه لم تصح لان النيه تناولت فعله لا فعل غيره قلت
فى هذا نظر قال ولو امر بصب الما عليه فى كل وضوه ثم نسى الامر به فصبه عليه بعد ما غسل
بعض اعضايه بنيته صح ولا يضره النسيان قال ولو نام قاعدا فى الماء فى وضوه ثم انتبه فى مده
يسيره فيلزمه تجديد النيه وجها واحدا لكونه تفريقا كثيرا ولو نوى بوضوه قرأة القرآن ان
كان متكاسلا فيه فان لم تكن كافيه فى الصلاه وقلنا لا تكفى نيه القراه فيحتمل ان يصح كما لو نوى زكوه ماله
الغايب ان كان باقيا والا فغير الحاضر يجزيه اذا كان باقيا ولو نوى بوضوه الصلاه فى مكان
يحسن شيخى ان لا يصح ولو نوى به صحيحه وغسل بعض اعضايه ثم بطل الوضوء فى اثنايه
بحدث او غيره هل له قران المغسول من ستة يحتمل ان يكون له ثوابه كما لو صلاه اذا بطلت فى
اثنايها فيحتمل ان يقال ان بطل بغير اختياره فله ثوابه والا فلا
ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه يراد لغيره بخلاف
الصلاه والله اعلم بالصواب وله الحمد والمنه
وبه التوفيق والعصمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)